وزارة المالية

مصلحة الجمارك

ملخص تنفيذي

لمشروع قانون الجمارك

(المنهجية ـ الفلسفة)

====

ملخص تنفيذي

لمشروع قانون الجمارك

- في ظل التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تشهدها الدولة فقد وافق مجلس الوزراء على قيام وزارة المالية بالسير في إجراءات إصدار قانون جديد للجمارك بدلاً من قانون الجمارك الحالي رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بما يتماشى مع تلك المتغيرات و لتحديث البنية التشريعية و على الاخص الاقتصادية منها لتتواكب مع التحولات الكثيرة التي تشهدها التجارة الدولية في مجالات النظم الاقتصادية و الاستثمارية و تحرير التجارة و التطور التقني الذى تحقق خلال تلك الفترة لاسيما التغيرات الجذرية في النظام الاقتصادي الدولي و المحلى وتحرير التجارة الدولية ، و انضمام مصر إلى الاتفاقيات الدولية وما ترتبه من التزامات ، لكى يتسنى فتح أسواق للصادرات المصرية والتعاون في المجال الاقتصادي مع دول أخرى ، ومنها ما يهدف الى تبسيط الإجراءات الجمركية وتسهيل التجارة الأمر الذى أسفر عن ثغرات كثيرة بقانون الجمارك الحالي .
- وعلى الرغم من إجراء تعديلات متكررة لتلافي هذه الثغرات إلا أن ذلك لم يعد يجدي نفعاً ، فلم تتحقق الغايات المقصودة ،حيث أن النظام الجمركي المعمول به وفقاً لأحكام قانون الجمارك الصادر بمقتضي قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ صدر منذ أكثر من نصف قرن في ظل ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية كان يشهدها المجتمع المصري في ذلك الوقت وكذلك قانون تنظيم الإعفاءات الجمركية رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ الذى أنفصل عنه لاحقاً ، ومن ثم فقد أصبح من الضروري إعداد مشروع قانون جديد للجمارك باعتباره احدى لبنات البنية القانونية للاقتصاد المصري بحيث يستجيب لهذه التطورات ويكون مرناً لمجابهة كافة الظروف والاحتمالات .
- وحيث تقضى المادة ٢٨ من الدستور المصري بالتزام الدولة بحماية الأنشطة الاقتصادية و الإنتاجية و الخدمية والمعلوماتية والتي تمثل المقومات الأساسية للاقتصاد الوطني والعمل على زيادة تنافسيتها و توفير المناخ الجاذب للاستثمار ، من خلال زيادة الإنتاج و تشجيع التصدير وتنظيم الاستيراد ، و المادة ٣٨ التي قررت أن هدف النظام الضريبي وغيره من التكاليف العامة تحقيق التوازن بين تنمية موارد الدولة ، وتحقيق العدالة الاجتماعية ، والتنمية الاقتصادية وتشجيع الأنشطة الاقتصادية كثيفة العمالة ، وتحفيز دورها في التنمية الاقتصادية , والاجتماعية ، والثقافية والتزام الدولة بالارتقاء بتبني النظم الحديثة التي تحقق الكفاءة واليسر والإحكام في تحصيل الضرائب ، و أن يحدد القانون طرق تحصيل الضرائب والرسوم ، وأي متحصلات سيادية أخري ، وما يودع منها في الخزانة العامة للدولة خاصة وأن أداء الضرائب واجب ، والتهرب الضريبي جريمة.

- وأوضحت رؤية مصر ٢٠٣٠ عدد من التوجهات الاستراتيجية ذات العلاقة بمشروع القانون وكذلك مؤشرات قياس مدى تحققها ومنها:

التوجهات الاستراتيجية	مؤشرات القياس
زيادة درجة تنافسية الاقتصاد القومي المصري ضمن دول OECD (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (وتهدف الى إنعاش التبادلات التجارية. وتقبل مبادئ الديمقراطية التمثيلية واقتصاد السوق الحر) مصر ضمن دول BRICS (الدول صاحبة أسرع نمو اقتصادي بالعالم)	مؤشر التنافسية العالمية
مصر ضمن أفضل ١٠ دول في مجال الاصلاحات الاقتصادية	مؤشر ممارسة الاعمال
مصر ضمن أفضل ٢٠ دولة في مجال الاقتصاد الكلى.	مؤشر بيئة الاقتصاد الكلى
تقديم خدمات متميزة مرتفعة الجودة تطبق الأساليب الحديثة.	مؤشر قياس الحكومة المستجيبة Open Government
تعظيم القيمة المضافة بزيادة المكون المحلى في المحتوى الصناعي وخفض عجز الموازنة.	مؤشر قياس نسبة القيمة المضافة الصناعية من الناتج المحلى الإجمالي
تقويم الاثر التشريعي للقوانين التي تتقدم بها الحكومة على تحسين مستوى معيشة المواطنين وتطوير مناخ الاعمال	- درجة مستوى رضا المتعاملين من المواطنين عن الخدمات الحكومية - درجة سهولة الحصول على الخدمات الحكومية المرتبطة بممارسة الاعمال
تطبيق نظام رقابي محكم بوضوح وشفافية وإنصاف	- مصر ضمن أفضل ١٠ دول في مجال عدم التحيز في قرارات مسئولي الحكومة - مصر ضمن أفضل ٢٠ دولة في غياب المدفوعات غير الرسمية والرشاوى

- اعتمدت وزارة المالية– مصلحة الجمارك على منهجية المشاركة والحوار المباشر مع كافة أصحاب المصالح والأطراف المعنية ذات العلاقة وعلى رأسهم من المنظمات الدولية (منظمة الجمارك العالمية WCO) وكذلك الوزارات والجهات الحكومية (وزارة التجارة والصناعة والاستثمار والتعاون الدولي والدفاع والداخلية والنقل والبيئة وهيئة الرقابة الادارية والبنك المركزي المصري بالإضافة الى مجتمع الاعمال خاصة (اتحاد الصناعات ، الغرف التجارية بكل من القاهرة والاسكندرية، الاتحاد المصري لجمعيات المستثمرين، جمعيات رجال الاعمال، غرفة الملاحة) وذلك بعد ان تم مراجعة القوانين المماثلة في عدد من الدول الاخرى.

- تم التواصل المباشر مع تلك الجهات للحصول على المقترحات وتحليلها وأخذها في الاعتبار عند صياغة المشروع بما يتماشى مع السياق العام لمفاهيم ومعايير الأطر القانونية والإدارية الدولية، من خلال مواكبة مستحدثات التجارة وتحقيق التزامات مصر الدولية، إحكام الرقابة، تحسين مناخ الاستثمار في مصر، وبما يحقق زيادة القدرة التنافسية ويحسن من ترتيب مصر من الناحية الاقتصادية ومناخ الاستثمار وغيره من الامور التي ينعكس أثرها بالإيجاب على الاقتصاد المصري.

فلسفة مشروع القانون: -

- نظراً لما كشف عنه التطبيق العلمي لقانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ الحالي من تحديات ورغبة في مواجهة ما طرأ من مستجدات اقتصادية واجتماعية ومواكبة التطور العالمي في مجال التجارة الدولية استحدث المشروع نظم المراجعة اللاحقة، ونظام التخليص المسبق، والانتقال من البيئة الورقية الي البيئة الرقمية، والعمل بمنظومة النافذة الواحدة، التعامل الجمركي على البضائع المتعاقد عليها بنظام التجارة الالكترونية الحديثة.
- عمد المشروع الى تطوير الرقابة الجمركية بما يحفظ الأمن القومي وذلك باستحداث منظومة المعلومات المسبقة للبضائع الواردة للبلاد بمد الرقابة لتبدأ من الميناء الأجنبي **virtual border**، والتنبؤ بالمخاطر قبل ورود البضائع للبلاد.
- العمل على دعم كفاءة وإحكام الرقابة الجمركية بما يمكن الدولة من إستيداء مستحقات الخزانة العامة وذلك بتتبع البضائع بالنظم الإليكترونية الحديثة، وتعظيم استخدام الفحص بالأشعة، والقضاء على الممارسات غير المشروعة، وتعظيم دور التدقيق اللاحق والرقابة بعد الإفراج وكذلك تقرير دور الجمارك في إجراء التدقيق اللاحق بالمناطق الحرة والمناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة.
- كذلك إحكام الرقابة على أنظمة السماح المؤقت، وعدم السماح بالتصرف في الأصناف والمصنوعات للسوق المحلي دون الرجوع للجمارك مع تقصير مدة السماح المؤقت لضمان سرعة حركة التجارة.
- الانتقال من البيئة الورقية الي البيئة الرقمية، وترسيخ الاساس القانوني للعمل بمنظومة النافذة الواحدة لمكافحة الفساد، مما يهدف إلى تخفيف العبء على الموازنة العامة للدولة، وتبسيط الإجراءات، وتيسير العمل التنفيذي، وتحقيق اللامركزية، فضلاً عن ارساء مبادئ الشفافية، وتوسيع قاعدة المنافسة وتدعيمها.

- مواجهة ما تكشف من قصور وخلل في الاحكام المتعلقة بالمخالفات والتهريب الجمركي وتأثيرهما السلبي على مسيرة التنمية الاقتصادية وعدم تحقيق الردع العام أو الخاص في ظل العقوبات الحالية، لذا جرى تحديث الصور الخاصة بالمخالفات وتعديل الغرامات المقررة لها.
- كما تم تحديث صور التهريب الجمركي المؤثم ، بما من شانه تقليل مساحة الاجتهاد الممنوحة للموظف في مواجهة المتعامل ، وتعديل العقوبات المقررة حال ارتكاب أي من هذه الصور ، مع النص على امكانية الحكم بمصادرة البضائع محل التهريب الجمركي حتى و إن لم تكن من الأصناف الممنوعة، كما تضمن المشروع النص علي أن تكون جريمة التهريب الجمركي احد الجرائم المخلة بالشرف ، مع الاخذ في الاعتبار أنه لن يُنظر طلب التصالح الذى يقدم في شان هذه الجرائم إذا مضى اكثر من ستون يوما من تاريخ صدور الحكم النهائي فيها ، ومقابل سداد التعويض الجمركي كاملاً.
- تقدمت الحكومة بمشروع القانون المعروض من منطلق تحقيق التوازن ما بين كل من دواعي الأمن القومي وأهداف النظام الاقتصادي من جهة وقواعد حرية التجارة الدولية والتزاماتها ومتطلبات مجتمع الأعمال من جهة أخرى.

منهجية الإعداد: -

بمقتضى الالتزام بالإجراءات القانونية والإجرائية العادية لإعداد مقترحات مشروعات القوانين تم عقد اجتماعات مكثفة وتنفيذ دراسات متعددة تحقق فيها الالتزام بما يلي:

١ – استطلاع آراء الوزارات وأجهزة الدولة الرئيسية.
٢ – استطلاع رأى مجتمع الاعمال.
٣ – استطلاع رأى المنظمات الدولية ذات الصلة (منظمة الجمارك العالمية WCO)
٤ – مراجعة تجارب القوانين المماثلة في الدول المتقدمة اقتصاديا.

الآثار الايجابية المتوقعة لتطبيق القانون:

- تحسين موقع الدولة المصرية على مؤشرات القياس الدولية في مجالات تيسير التجارة الدولية وتشجيع الاستثمار وممارسة الأعمال.
- تشجيع المشروعات الاقتصادية الوطنية وتيسير التجارة الدولية.
- المساهمة في تحقيق رؤية ٢٠٣٠ للدولة المصرية.
- زيادة درجة رضا المواطنين.

ويعرض الجدول التالي ملخص لأهم ملامح التعديل التي تم إدخالها على قانون الجمارك القديم وصولاً لمقترح القانون الجديد وكذلك الهدف من وراء كل تعديل:

م	التعديلات المقترحة	الهدف من التعديل
الالتزام بالمواثيق الدولية		
١	النص على نفاذ كافة المواثيق والمعاهدات والاتفاقيات التي أبرمتها الدولة المصرية بما من شانه منح مزايا أو إعفاءات جمركية.	ضمان الالتزام بكافة المواثيق والمعاهدات والاتفاقيات التي أبرمتها الدولة المصرية
توحيد المفاهيم الجمركية في قانون واحد		
٢	دمج قانون الجمارك وقانون تنظيم الاعفاءات الجمركية في قانون واحد	توحيد المفاهيم في قانون واحد بما من شأنه تحقيق الشفافية في التعامل وجعل نصوص مشروع القانون واضحة لا لبس فيها ولا غموض تجنباً للخلاف في التفسير والتأويل والتطبيق.
٣	وضع تعريف لكافة الالفاظ والنظم الجمركية	
تبسيط الاجراءات الجمركية		
٤	من خلال (تقسيط الضريبة الجمركية، الاستعلام المسبق، التخليص المسبق، الافراج بنظام إدارة المخاطر)	تحقيق سهولة الإفراج عن البضائع فى أقصر مدة زمنية ممكنة اختصارا للوقت وتقليلا لتكلفة استيراد السلع بما ينعكس إيجاباً على تشجيع حركة التجارة.
استحداث نظم جمركية جديدة		
٥	أستحدث المشروع تنظيماً جديداً للأسواق الحرة يتضمن قواعد واضحة ومحدده	تعظيم دور الاسواق الحرة في تنشيط السياحة بما يدعم الاقتصاد الوطني
معالجة سلبيات وضع التشريع الحالي		
٦	سد ثغرات نظام السماح المؤقت التي نجمت عن بعض السلبيات التي أفرزها التطبيق العملي لهذا النظام بعد تعديله بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ٢٠٠٢ والقانون رقم ١٥٥ لسنة ٢٠٠٢	ضبط منظومة السماح المؤقت كنظام جمركي بما يحقق التوازن بين حقوق الدولة ومصلحة المتعاملين بهذا النظام من منتجين ومصدرين.
تطوير أساليب العمل		
٧	استحداث نظام إدارة المخاطر	إتاحة الإفراج عن البضائع دون كشف أو معاينة وفقاً للضوابط المحددة بهذا النظام بما من شانه تقليل زمن الافراج

استخدام أساليب التكنولوجيا الحديثة		
٨	تقديم المستندات والمعلومات المتعلقة بالبضائع الواردة بالطرق الالكترونية المعتمدة	– تحقيقاً للسرعة المطلوبة في تقديم هذه المستندات – إعطاء هذه الصور حجية الأصل في الإثبات. – تقليل مساحات التخزين والاعتماد على الوسائل الرقمية
٩	الاحتفاظ بالبيانات الجمركية والمستندات والسجلات بالطرق الالكترونية المعتمدة	
تعزيز مبادئ الحوكمة والشفافية		
١٠	تحقيق إمكانية الربط بين كافة الجهات الحكومية وغير الحكومية ذات الصلة بالعمليات الجمركية إليكترونيا وتبادل المعلومات مع المصلحة في إطار تطبيق نظام النافذة الجمركية الواحدة.	– إحكام الرقابة لإرساء مبادئ الحوكمة الشفافية – التيسير على المتعاملين وتشجيعاً لحركة التجارة
تغليظ العقوبات		
١١	تشديد العقوبات على المخالفات الجمركية	تحقيق الردع العام لكل من تسول له نفسه ارتكاب مخالفة جمركية لما لها من تأثير مباشر على حقوق الخزانة العامة هذا بالإضافة إلى دور الجمارك في حماية المجتمع من تهريب البضائع الممنوعة
١٢	غلظ المشروع عقوبة التعويض في جريمة التهرب الجمركي	
١٣	التهرب الجمركي جريمة مخلة بالشرف والأمانة	

وقد روعي أن يكون مشروع القانون مرناً لمجابهة كافة الظروف والاحتمالات فتضمن أحكاماً أصلية لها صفة القواعد الدائمة التي لا تتأثر بتغيير الاوضاع الاقتصادية للبلاد ولا بالظروف الطارئة ونص على سلطة وزير المالية في إصدار قرارات مكمله لأحكام القانون الجمركي، كما عهد الى رئيس مصلحة الجمارك إصدار قرارات بتنظيم الامور التي تتغير وفق مقتضيات الاحوال وبذلك يحافظ القانون على مرونته دون ان يُمس جوهره. ويهدف المشروع في نفس الوقت الى تبسيط وتيسير الاجراءات الجمركية وإزالة الاوضاع التي كانت مساراً للشكوى في ظل قانوني الجمارك وتنظيم الاعفاءات الجمركية الحاليين. ومن اهم ما يتميز به تعريف المصطلحات الجمركية تعريفاً واضحاً لا لبس فيه ولا غموض بحيث لا يدع مجالاً للتأويل واختلاف التفسير مما يؤدى الى تعقيد الاجراءات الجمركية وبطئها. وفى

ضوء هذه الاعتبارات أعد مشروع قانون الجمارك الجديد الذي يتكون من عدد ٩٢ مادة موزعة على عشرة ابواب.